العدد (1854) السنة السابعة - الأربعاء (21) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عندما يغيب مفهوم المواطنة

محمد صادق جراد

إن بناء الإنسان وفق مفاهيم وطنية سليمة هو شرط من شروط بناء الدولة على أسس صحيحة يكون الولاء فيها للوطن وليس للحزب او للحاكم كما هو قائم في الأنظمة الدكتاتورية.
وما دمنا بصدد الحديث عن المواطنة علينا أن نستعرض عدداً من التعريفات و منها أن المواطنة (عبارة عن مجموع من الحقوق والواجبات يتمتع ويلتزم بها في الوقت ذاته كل طرف من أطراف هذه العلاقة .والمواطنة هي عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة وتترتب على ذلك مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات. والوطنية عند آخرين تعني (تقديس الوطن وتقديمه في الحب والكره بل والقتال من أجله حتى تحل الرابطة الوطنية محل سواها (والوطنية في معناها القانوني الحديث تعني (انتماء الإنسان إلى دولة معينة يحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها. وتعرِّف الموسوعة العربية العالمية) الوطنية بأنها تعبير قومي يعني حب الشخص وإخلاصه (وما حدث في العراق في عهد النظام المباد انه كرس مفهوم المواطنة لخدمة مصالحه الضيقة ما جعل من المواطن أداة في خدمة النظام وسياساته الأمر الذي أضعف روح المواطنة عند الفرد والمجتمع..ففي الفترة الأولى لتسلم هذا النظام للحكم كرس مفاهيم المواطنة لخدمة الحزب الحاكم وأكد مفهوم الحزب الأوحد وأطلق الشعارات التي تخدم هذا المفهوم كشعار (أحبوا شعبكم تكونوا بعثيين) وشعارات أخرى تربى عليها أكثر من جيل .وبعد ذلك شهدنا تغييراً في سياسة النظام الدكتاتوري حيث تحولت مفاهيم تمجيد الحزب إلى تمجيد شخص القائد الأوحد واختفت شعارات الحزب تدريجيا لتحل محلها أقوال ووصايا القائد و حتى الصغار في المدارس بعد أن كان هتافهم في التجمعات الصباحية في الاستعداد والاستراحة (يحيا البعث)تحولت في المرحلة الجديدة وصارت (عاش القائد) وهكذا اختصر الدكتاتور كل المفاهيم والرموز الوطنية بشخصه تحت شعار (إذا قال صدام قال العراق) فكان الحب والولاء للحزب ثم صار للقائد الضرورة وكان هذا الولاء معيارا للمواطنة والوطنية وأي مس بهذه الرموز يجعل منك خائنا وعميلا لأعداء العراق.ولابد من الإشارة هنا إلى إن الخلل الذي كان يعاني منه المواطن في تلك الفترة هو عدم وجود التثقيف الصحيح الذي يحتاجه حول المفاهيم الحقيقية للمواطنة وان سبب غياب هذه الثقافة كان يرجع إلى السياسة القمعية التي اتخذتها الأجهزة الأمنية ضد كل من كان يتعرض لتلك الرموز فكان مصير المثقفين الذين حاولوا الوقوف في وجه النظام هو السجن أو الإعدام وحتى الكتب التي كانت تحمل أفكاراً معارضة لهذه السياسة كان مصيرها المنع ومعاقبة من يتداولها بالإعدام.
وهكذا عاش المواطن العراقي عقودا طويلة وثقيلة يؤدي واجباته كما يراها الحزب أو الحاكم من غير أن يحصل على حقوقه التي يستحقها ما جعله يعاني من تأثيرات أدت إلى زعزعة روح المواطنة لديه حيث كان يعاني أيضا من ظلم السلطة التي كانت تحارب جميع الأفكار المعارضة لسياستها التسلطية والدكتاتورية. واليوم العراق يشهد تطورا كبيرا في بنائه الجديد نأمل أن تكون هناك معايير جديدة للمواطنة مبنية على أساس حصول المواطن على حقوقه التي تحقق له الرفاهية كي يشعر بدوره الحقيقي في بناء بلده و المطالبة بحقوق المواطنة وممارستها لتأمين حياة حرة كريمة تليق بالإنسان الجديد.
ومن هذه الحقوق التي اكتسبها المواطن العراقي في السنوات الماضية حق التصويت على التشريعات ومنها التصويت على الدستور العراقي وحق انتخاب ممثليه في البرلمان ومجالس المحافظات وحق الرأي وحريته ، وحقه في ممارسة طقوسه وعباداته الدينية بعيدا عن أعين الرقباء كما كان في السابق ، كل هذه العوامل وغيرها تؤدي الى نمو روح المواطنة الحقة لدى أبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناته العرقية والدينية وأيدلوجياته الفكرية وهذا ما نسعى لترسيخه كسلوك لدى الفرد العراقي الذي عليه أن يضع أمامه العراق أولا وقبل كل شيء.

تـقـنـيـة الـلـوح الإلـكـتـروني

نجاة الكواز

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تقدما ملحوظا في شتى مجالات التطور وخاصة في مجال التكنولوجيا،فأصبحت الدقائق بل حتى الثواني تشهد تسارعا في التقنية الالكترونية بظهور تكنولوجيا جديدة وهي عبارة عن شاشة كبيرة يعمل عليها قلم الكتروني لتوصيل المعلومات العلمية.

ونحن على أعتاب عهد جديد من التحدي التكنولوجي الذي أصبح أسرع من البرق للوصول إلى الإنسان ،بهذا تنفتح مغاليق الرؤية التطورية على نوافذ العالم لكي تصل إلى سجل الدروس الجامعية عن طريق لوح الكتروني موصول بالعالم ،يطوي زمن اللوح الجامد (السبورة) والقلم الاعتيادي.
في البداية ابتكرت هذه التقنية شركة (promethean) التي تضم قاعدة بياناتها الكثير من المستخدمين في الولايات المتحدة وبريطانيا وباقي دول العالم،وتعتبر تجربة اللوح الناشط من تجارب التحول التاريخي نحو نقطة الانطلاق والانشطار التطوري في رسم حدود التحديث لمخاض أثبات الوجود العلمي ضد وسائل التعليم التقليدية التي أصبحت متهالكة لدهور طويلة وتريد حصر المفهوم العلمي في مثلث ضيق حاد الزوايا مقطوع التواصل،والغرض من الخوض في أطروحة اللوح الناشط هو الاطلاع على المشروع والاستعانة به كخطوة أولى لفتح باب التوصيل بين الاساتذه والطلاب بصوره أكاديمية علمية ،وترك الخفايا المظلمة الكامنة في عملية التلقين السلبي عندما يشرح الأستاذ الدرس بينما ينشغل الطالب بالكتابة من دون إن يفهم المعلومة المعرفية .
أن هذا السلاح المعرفي يحتاج إلى صياغة وبلورة بصورة تراتبية لكسر أفق الوسائل التقليدية والتطلع إلى مناهج ذات رؤية واضحة علمية مؤثرة وذلك من خلال قدرة الطالب للعودة إلى الحصص الدراسية العلمية المشروحة سابقا عن طريق إدخال بطاقته الجامعية في شاشات مجهزة وموزعة في أماكن مختلفة داخل الجامعة .
استنادا لمجمل ما تقدم وبالعودة إلى موضوع اللوح الناشط فلا مناص من القول :أن هذا المصطلح يحتوي في داخل طياته عن تحولات في التقنية العلمية تلوح في الأفق باعتبارها مرحلة مهمة في تاريخ التكنولوجيات ، وانطلاقا من هذه الرؤية إلى طبيعة العلاقة بين هذه التقنية وما تخلفه من تفاعل وانسجام بين الطالب والأستاذ في نفس اللحظة مثلا تنظيم امتحان سريع في نفس الوقت وتحديد الأسئلة ثم الإجابة عليها عن طريق جهاز الكتروني صغير في يد الطالب وتظهر النتيجة فورا أمام الأستاذ ومعرفته بمدى فهم الطلاب واستيعابهم بما يقوم الأستاذ بشرحه من مواضيع علمية.
بالإضافة إلى إن هذه التقنية يستطيع الاساتذه من خلالها تسجيل المادة العلمية المشروحة في الحلقة الدراسية على اللوح وتوقيع اسمه تحت المادة وذكر اسم الجامعة التي ينتمي إليها .
بابتكار هذه التقنية أصبح من الضروري على الاساتذه أن يستخدموا هذه التقنية لتدريس الطلاب بدل الاعتماد على الطرق القديمة وخصوصا أن الطلاب اليوم يعيشون مع التكنولوجيا في الحاسوب والتقنيات الأخرى،فلا جدال بأن التطور التكنولوجي قد شمل طلاب المدارس،وخصوصا بعد أن طرحت شركة (انتل) محفظة مدرسية رقمية موجهة لأطفال المدارس في القرى والأرياف ومجهزة بأحدث البرامج التعليمية ،هذه الحقيبة لقد ساعدت الكثير من الأطفال في التعليم والتطور.
السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هنا:متى يتحقق حلم اللوح الالكتروني في جامعاتنا أو كم سنة من الانتظار نحتاج لاستخدام هذه التقنية ؟
وبصرف النظر عن الفترة الزمنية التي نحتاجها لاستخدام هذه التقنية في بلد يصدر إلى العالم الكثير من العلماء والمفكرين والمبدعين والفنانين ويقدمهم بدون اكتراث بأهميتهم إلى دول العالم لكي يستفيدوا من خبراتهم ويترك نفسه يقع ضمن مصافي الدول المتأخرة ،ولا يسعى ساستنا لبذل أي جهد لاسترجاع علماؤنا أو الحد من ظاهرة سفرهم ومحاولة الاستفادة من خبراتهم وتوفير سبل النجاح لهم، من أجل تطوير بلد يعتبر من مؤسسي الحضارات العريقة وصانع للمبدعين والمفكرين والفلاسفة ،عند الخوض في مستقبل المشهد العلمي نجد أننا بحاجة إلى سرعة صياغة قواعد جديدة للعمل بصورة جدية لوضع سياسات جديدة وحقيقية وضرورة العمل بسرعة أيجاد حلول جذرية من أجل أن يستعيد العراق مكانته العلمية داخل عالم يقف اليوم على أعتاب عهد جديد من ثورة علمية هائلة.

أهمية (صحة) المعلومات في الحياة السياسية

حسين عبدالرازق

تلعب الصحافة وأجهزة الإعلام دورا مهما في نقل المعلومات إلي القارئ والمستمع والمشاهد، ومن ثم المساهمة في تكوين الآراء وتحديد المواقف. ومن هنا تبدو خطورة نشر وإذاعة معلومات غير صحيحة أو ناقصة، خاصة إذا كان كاتبها أوقائلها يتمتع بإحترام وثقة المتلقي. ولاحظت من متابعتي اليومية عديدا من الصحف وبرامج تليفزيونية جادة، ورود معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة أو ناقصة. وسأكتفي بثلاثة أمثلة لزملاء أعزاء احترمهم وأقدرهم واثق في عملهم، برغم أي خلافات في الرأي قد تكون بيني وبينهم.

وأبدأ بالزميل (أحمد المسلماني) الذي يصر ويقدم برنامج (الطبعة الأولى) في قناة دريم، وهو أحد برامج أربعة احرص على متابعتها كلما كان ذلك ممكنا، وأعني بها برنامج العاشرة مساء لقناة دريم، وتقدمه (مني الشاذلي) وبرنامج تسعين دقيقة لقناة المحور ويقدمه (معتز الدمرداش وريهام السهلي) وبرنامج بلدنا بالمصري (قناة أون تي في) وتقدمه (ريم ماجد).
ففي تعليق المسلماني على تجميد الوفد عضويته في (الائتلاف الديمقراطي) الذي يضم أحزاب التجمع والوفد والناصري والجبهة الديمقراطية وانسحاب حزب الجبهة من الائتلاف اعتبر الامر منطقيا وطبيعيا لأن الائتلاف يجمع بين احزاب تختلف في البرامج والافكار والايديولوجيات والاهداف. بين قوى ليبيرالية وأخرى اشتراكية وثالثة قومية مؤكدا بذلك على مفهوم خطأ ومعلومات غير دقيقة.
فانسحاب حزب (أسامة الغزالي حرب) من الائتلاف الديمقراطي لم يكن لخلاف ايديولوجي أوفكري أومبدئي، وإنما كان لسبب إجرائي، وهو ان الائتلاف بلا فعالية وأن حزب الجبهة قرر مقاطعة انتخابات مجلس الشعب القادمة بينما قرر حزبا الوفد والتجمع المشاركة فيها. أما الوفد فجاء قرار التجميد ردا على هجوم الغزالي علي حزب الوفد وقراره المشاركة في الانتخابات. وهناك – طبقا لما نشر بعد ذلك معارضة داخل حزب الوفد لقرار د. السيد البدوي تجميد عضوية الوفد في الائتلاف ثم عدوله عن القرار ونفي من سكرتيرته حزب الجبهة (مارجريت عازر) وجود قرار من الحزب بالانسحاب من الائتلاف.
أما اشتراط التماثل في البرامج والافكار والايديولوجيات والاهداف لقيام ائتلاف بين أحزاب وقوى سياسية كما يقول المسلماني، فهو أمر غير دقيق بل غير صحيح. فالاشكال المختلفة للتنسيق والعمل المشترك في مصر وفي العالم كله – كما يعرف جيدا الزميل احمد المسلماني – يجمع في كثير من الاحيان بين احزاب تنتمي لايديولوجيات مختلفة وبرامج متناقضة، ولكنها تتفق في مرحلة معينة حول هدف محدد. ولن أتحدث عن (الجبهة الشعبية) في فرنسا في مواجهة الغزو والاحتلال النازي والتي ضمت الشيوعيين والاشتراكيين والديجوليين، أو تجمع احزاب وقوى اليسار واليمين في إسبانيا لمواجهة دكتاتورية فرانكو، وتجارب أخرى مماثلة في العالم كله، ولكني سأركز على تجاربنا هنا في مصر، وفي العقدين الاخيرين تحديدا.
في عام ١٩٩٥ وبعد التزوير الفاضح لانتخابات مجلس الشعب تكونت (لجنة التنسيق بين الاحزاب والقوى السياسية) بين احزاب التجمع والوفد والناصري والعمل والاحرار وجماعة الاخوان المسلمين والحزب الشيوعي المصري، واستمرت في النشاط والعمل حتى عام ٢٠٠٠ والائتلافات والتحالفات بطبيعتها مؤقتة وفي عام ١٩٩٧ نظمت اللجنة مؤتمرا شارك فيه عشرات من السياسيين المنتمين لأحزاب وغير الحزبيين – ومن بينهم اسامة الغزالي حرب نفسه – واساتذة جامعات ورجال قانون وباحثون في مراكز للدراسات والبحوث. وأصدر المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام لـ ٨ و ٩ و ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ برنامجا للاصلاح السياسي والدستوري الديمقراطي كان الهدف الذي يجمع كل هذه القوى من أقصى اليمين الي أقصى اليسار هو فتح الباب أمام التحول من النظام الاستبدادي الفردي القائم في مصر الى نظام جمهورية برلمانية ديمقراطية.
و (الائتلاف الديمقراطي الذي تكون بمبادرة من حزب الوفد في أكتوبر ٢٠٠٧ وأصدر وثيقته وأذاعها في ١٠ فبراير ٢٠٠٨، والتي أكدت أنه (بعد أكثر من واحد وثلاثين عاما من بدء التعددية السياسية والحزبية المقيدة عام ١٩٧٦، وانفراد حزب واحد بالسلطة غصبا طوال هذه السنوات، وأكثر من ٢٦ عاما من حكم الرئيس محمد حسني مبارك.. تواجه البلاد أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة واختلالا في القيم، وتسود حالة غير مسبوقة من القلق وفقدان اليقين والخوف من المستقبل.
وأن الهدف من الحوار الذي دار بين الأحزاب الاربعة كان (صياغة وثيقة تحدد مبادئ لدستور جديد ديمقراطي وتغيير واصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي يتصدي لحل مشاكل التنمية الوطنية المستدامة في الزراعة والصناعة ومشاكل التعليم والصحة والفقر والبطالة ومواجهة الفساد، وطرحها على المجتمع المصري وكل قواه الديمقراطية المطالبة بالتغيير، أحزابا وقوى سياسية ونقابات واتحادات ومنظمات اهلية ومجتمع مدني وشخصيات عامة).
أي أن الائتلاف كان – ولا يزال – يسعى لتغيير ديمقراطي وهو المدخل لأي تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي. وقد كان الصديق أسامة الغزالي حرب حاضرا في صياغة هذه الوثيقة مع د. وحيد عبدالمجيد (الوفد) واحمد حسن (الناصري) وحسين عبدالرازق (التجمع)، وكان اتفاقنا.ومن بعدنا رؤساء الاحزاب الاربعة – على التركيز على تغيير النظام السياسي، والاكتفاء بالنسبة للنظام الاقتصادي – الاجتماعي بمبادئ عامة يقبلها الليبيرالي والاشتراكي والقومي.
وانتقل إلى ما كتبه الزميل فاروق جويدة في صحيفة الشروق يوم الأحد ٢٠ يونيو ٢٠١٠ حول تزوير الانتخابات في مصر. وجويدة كاتب بارز ويحظى بتقدير واعجاب وثقة قراء الأهرام والشروق ومحبي شعره، وبالتالي فالمعلومات التي ترد في كتاباته محل ثقة من القراء.
لقد ركز فاروق جويدة في مقاله علي أن تزوير الانتخابات ظهر لأول مرة في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو قول غيردقيق. فمصر لم تعرف الانتخابات الحرة النزيهة بعد دستور ١٩٢٣ إلا مرتين فقط. الاولي في عام ١٩٢٤، وأجرتها حكومة برئاسة يحيي باشا إبراهيم الذي رشح نفسه في هذه الانتخابات وكان نصيبه السقوط وهو رئيس للوزراء ومسؤول عن إجراء الانتخابات، وفاز في هذه الانتخابات حزب الوفد بزعامة سعد باشا زغلول، وهو حزب الاغلبية الشعبية في ذلك الوقت. والثانية كانت عام ١٩٥٠، عندما اجرت حكومة محايدة برئاسة حسين باشا سري الانتخابات وفاز فيها الوفد ايضا برئاسة مصطفي النحاس وباستثناء هاتين المرتين، فقد جرى تزوير كل الانتخابات العامة.
وذكر جويدة في مقاله أن حزب الوفد كان هو (حزب الأغلبية، وأنه كان الحزب الأقوى والأكثر في تشكيل الحكومات الحزبية في مصر) واذا كان صحيحا أن الوفد كان حزب الاغلبية والحزب الأقوى في مصر قبل الثورة، فليس صحيحا انه كان الأكثر في تشكيل الحكومات الحزبية في مصر. فخلال ٢٨ عاما منذ صدور دستور ٢٣ وحتى قيام الثورة لم يحكم الوفد إلا ٩ سنوات علي ست فترات متباعدة، بينما حكمت أحزاب الاقلية أكثر من ١٩ عاما.
المثال الثالث لعدم دقة المعلومات ما ورد في عمود (معا) للدكتور عمرو الشوبكي في المصري اليوم تحت عنوان (معارضة بحكم الظروف) حول الانتخابات الديمقراطية التي تمت في حزب الوفد علي مقعد رئيس الحزب، والتي كنا معا شهودا عليها واشدنا مع غيرنا بها، فقد وصف الانتخابات الداخلية الديمقراطية بأنها غير مسبوقة.. ولو راجع د.عمرو الشوبكي الاوراق التي في مكتبه بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام الخاصة بالاحزاب السياسية لاكتشف أن حزب التجمع شهد انتخابات داخلية ديمقراطية لجميع المواقع والمستويات الحزبية في المؤتمر العام الخامس (ديسمبر ٢٠٠٣) والمؤتمر العام السادس (مارس ٢٠٠٨).
وفي المؤتمر الاخير ترشح لعضوية اللجنة المركزية على المستوي القومي ٨٣ عضوا نجح منهم ٤٠ عضوا، وتنافس على موقع الرئيس اثنان من قادة الحزب (رفعت السعيد وأبو العز الحريري) وتنافس سبعة مرشحين على مواقع نواب رئيس الحزب الثلاثة، وتنافس على موقع الأمين العام مرشحان هما الأمين العام المنتخب في المؤتمر العام الخامس (حسين عبدالرازق) وامين المجلس الاستشاري (السيد عبدالعال) الذي فاز في هذه الانتخابات فاصبح امينا عاما.
وتنافس على عضوية المكتب السياسي ١٦ عضوا فاز منهم ١٠ أعضاء من بينهم ٥ يدخلون المكتب السياسي لأول مرة. وتنافس على عضوية الأمانة المركزية (الأمناء المساعدين وامناء اللجان الرئيسية) ٢٦ من أعضاء اللجنة المركزية فاز منهم ١٠ أعضاء إضافة إلي ٦ أعضاء فازوا بالتزكية، ودخل الامانة المركزية ١٠ أعضاء لاول مرة.
وأظن أن د. عمرو الشوبكي يوافقني على أن هذه الانتخابات كانت ديمقراطية، خاصة أن أيا من الذين لم يفوزوا فيها لم يطعن على أي من اجراءاتها أونتائجها، اضافة إلى وجود رقابة من بعض منظمات المجتمع المدني المصرية.

المتاجـرون بالديـن

فريدة النقاش

أختلف سياسياً اختلافاً جذريا مع الزميل مجدي الدقاق رئيس تحرير مجلة (أكتوبر) وقد مارسنا معا هذا الاختلاف المتحضر في أكثر من برنامج تليفزيوني وعلي الهواء مباشرة، ولسان حالنا يقول ان خلاف الرأي لا يفسد للود قضية. وبسبب هذه الروح المتحضرة والديمقراطية التي أظهرها (مجدي الدقاق) على خير نحو حين تولي رئاسة تحرير مجلة (الهلال) وسلسلة كتاب (الهلال) وروايات اتفقت دائما معه حول مبادئ المواطنة كأساس جوهري لأي تقدم في ميدان الديمقراطية التي مازالت مصر تحبو في الاتجاه اليها، ويقف مجدي الدقاق في الحزب الوطني الحاكم في قلب تيار ديمقراطي علماني مهم، وإن كان ليس التيار الأساس في هذا الحزب المتعدد التيارات والتوجهات المتصارعة.
ومن ظني أن الموقف العلماني (للدقاق) والذي يمكن ترجمته ببساطة في ضرورة فصل الدين عن السياسة اعتمادا على مبادئ الثورة الوطنية المصرية الكبرى لسنة ١٩١٩ التي رفعت شعار الدين لله والوطن للجميع وأن الدين هو علاقة شخصية بين الانسان وربه أقول في ظني إن هذا الموقف لـ (الدقاق) هو الذي دفع بعض الصحفيين من العاملين بالمجلة التي يرأس تحريرها إلى تقديم بلاغ للنائب العام يتهمونه فيه بالإساءة للذات الإلهية والتطاول علي سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم والسخرية من الفرائض الدينية والشرائع الاسلامية، مطالبين بمحاكمته بتهمة الاساءة للذات الالهية وازدراء الأديان، وهو اتهام مضمون النتائج كما أثبتت تجارب كثيرة أدت لا فحسب لعزله من وجه الاتهام بل لقتله.
ومن جهته قام الزميل مجدي الدقاق بتقديم بلاغ للنائب العام ضد المحررين الذين كانوا قد قاموا باستعداء مجموعة من الأزهريين الذين يسمون أنفسهم جهة علماء الأزهر. وهي الجهة التي كان الأزهر قد قام بحلها ولم يعد لها أي وجود قانوني بعد ضلوعها في تكفير بعض الكتاب والمفكرين وابتزاز المجتمع.
وواصل هؤلاء الأزهريون عملهم القديم وأصدروا بيانا باسم الجبهة – غير الموجودة – يكفرون فيه (مجدي الدقاق) بناء على الأقوال المرسلة للمحررين المختلفين مع رئيس تحريرهم حول قضايا مهنية، وقال هؤلاء الأزهريون في بيانهم (انه اذا ما ثبت ذلك – وذلك يعني الاقوال المنسوبة لـ (الدقاق) والتي لم يتحقق منها الأزهريون وجب على جيرانه عدم التعامل معه، بل وذهب بيانهم إلى ما هو أبعد من ذلك حيث طالبوا باهدار دمه).
ولعل هذه الفقرة الأخيرة التي تتعلق باهدار الدم أن تكون أخطر ما في البيان لأنها تفتح الباب لبعض الجهلاء والحمقى.
وما يحدث الآن في هذه القضية هو علامة جديدة من علامات تدني الحوار في المجتمع، وتشوه العلاقات داخل المؤسسات الصحفية على نحو خاص، وغياب نقابة الصحفيين المنوط بها حل المشكلات المتفاقمة بين المحررين ورؤساء التحرير ومجالس الادارات عامة وقبل أن تصل إلي النيابات والمحاكم، وخلق نفوذ معنوي حقيقي لميثاق الشرف الصحفي وتطبيقه بحزم على الكبير والصغير.
وتدني الحوار على هذا النحو هو خطوة نحو صعود القوى والأفكار الرجعية المعادية للحريات وذات الطابع الفاشي الإجرامي المغرق في يمينيته والذي يستخدم الشعارات الدينية ليخفي أهدافه السياسية الحقيقية التي يسعى للعودة بنا إلي القرون الوسطى الأوروبية حين سيطر من يسمون انفسهم رجال الدين والكهنوت،على مقاليد الأمور، وجروا المفكرين الاحرار الي المشانق والسجون لمقاومة الثورة التي كانت حتمية ضد استبدادهم وهمجيتهم.
وكانوا يعرفون جيدا أن المثقفين الطليعيين الأحرار هم الخطر الأعظم لأنهم يفتحون عقول الجماهير وقلوبها على حقائق الصراع مما يعين على تعبئتها لمواجهة السطوة التي تبرر نفسها باسم تفويض إلهي لم يمنحه لهم أحد.
لقد وصل ابتزاز المتاجرين بالدين لحد إجبار الزميل (مجدي) على الإقرار في بلاغه للنائب العام بأنه قد أدى فريضة الحج وكأنه يعطي الحق لهؤلاء الذين يمارسون الابتزاز ويشهرون سلاح الردة، رغم انه من الثابت عدم وجود حد للردة في القرآن الكريم يعطي لهؤلاء الحق في أن يشقوا عن قلبه، وبذلك يثير اطماعهم البغيضة ويشجعهم علي التمادي.
وكلنا أمل حين تحقق النيابة العامة في الموضوع ان تغلق إلى الأبد الباب المفتوح على الجحيم لردع هؤلاء المتاجرين بالدين.